

غرفة دعم المجتمع المدني

مجموعة العمل التخصصية

مساحة المجتمع المدني والقيم المدنية

– جنيف

ملخص تقرير المشاركين

مجموعة العمل التخصصية

فهرس

1

الملخص التنفيذي

2

الرسالة الختامية والتوصيات

الملخص التنفيذي

مجموعة القيم المدنية ومساحة المجتمع المدني هي مجموعة عمل تخصصية تم إنشاؤها لتطوير الأفكار والمدخلات والتوصيات إلى مكتب المبعوث الخاص فيما يتعلق بالقيم المدنية وحماية الفضاء المدني. بعد أشهر من التعاون الجاد عبر الإنترنت، اجتمع المشاركون في مجموعة العمل التخصصية حول "القيم المدنية وفضاء المجتمع المدني" على مدار أربعة أيام في جنيف، بدعوة من مكتب المبعوث الخاص لسوريا وفريقه ولإنهاء عمل المجموعة. واختتمت الاجتماعات بتقديم ملخص للمناقشات والتوصيات الرئيسية إلى فريق مكتب المبعوث الخاص لسوريا وأعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا (ISSG) والمانحين.

الرسالة الختامية

الرسالة الختامية للمجموعة، والتي تم الاتفاق عليها وقدمت إلى المبعوث الأممي الخاص لسوريا، وممثلي الدول الأعضاء بالمجموعة الدولية لدعم سوريا، والجهات المانحة لغرفة دعم المجتمع المدني:

“في لقائنا الأخير ك 2020، كنا أشرنا بكثير من علامات القلق حول بقاء المسألة السوريّة ضمن دائرة التجاذب، وأبدينا مخاوف حول استمرار تدويلها وأن ذلك يعيد أجواء الحرب الباردة من جديد، هذه المخاوف تبدو أعلى اليوم وانزلاقات عنف غير مسبوقه تهدد السلم والأمن الدوليّين في قلب القارة الأوربيّة ليست فقط تركز أجواء الحرب الباردة بل حرباً ساخنة تخطف أرواح الكثيرين. هي بدأت ولا يمكن التكهّن بنهاياتها وكلفها.

وفي حين كنّا نتعلم ونمارس في بيئتنا المحليّة أشكالاً متنوعة من عمليات التفاوض والوساطة وبحث مرتكزات سلام عادل ومستدام، كنا نحيل هذا الاستعصاء في ملفنا السوري لحدثة التجربة المدنيّة وضيق الهوامش الديمقراطيّة وانحسار كبير للمشاركة المجتمعيّة في بيئة العمل شرق المتوسط، وتسعى المجموعة التخصصية الى فهم السياقات المحليّة وتشابكاتها مع السياقات الأوسع.

الحركة المدنيّة السوريّة، التي شهدت مسارات مفتوحة جديدة منذ عقد من الزمان، ودعمت بنيتها بكوادر شابة تعكس التنوع المجتمعي والتعدديّة والتطلعات العظيمة نحو الحرّيّة، تجد نفسها اليوم معنيّة في المساهمة لتعزيز السلم الدولي كشرّيك للحركة المدنيّة العالميّة. هذه الحركة سونار حقيقي يستكشف عناصر التقارب والوحدة والحوار وناقل أمين للمصالح مستنداً في ذلك على خلق بيئة آمنة ضمن فضاء مدني حر وجامع.

وخلال سنوات العقد الماضي من عمر الحركة المدنيّة ونشاطها المتنوع عبر المنافذ الدوليّة وفي غرفة دعم المجتمع المدني بوجه الخاص ظهرت قدرتها على تطوير أساليب مبدعه أنتجت من خلالها مجموعات نوعيه وتجاوزت بوعي الكثير من عوامل الانقسام المفروضة على المجتمع لتستبدلها بمحتوى يقدّم الثقة على التشكك ووحدة الأهداف على ضيق المصالح مع ايمان كبير بقيمة العدالة.

إن تكامل الدّور المحلي في بناء السلام مع الدّور الدولي يعني بالدرجة الأولى شراكه حقيقيّة واسعة الطيف للمجتمع المدني السوري واستثماراً لقدراته على الوصول والانخراط المباشر في العمليّات المختلفة لتحقيق مصالحه بعديها الإنساني والمدني، مع ما يعنيه ذلك من دور في التحوّل الديمقراطي في بلادنا.

وتفخر المنظومة المدنية بتضحياتها والتزامها المشهود بالمعايير الصّارمة للعمل الإنساني، ومعايير القيم المدنية، ولم يعد بالإمكان تخيل المشهد العام للمجتمع السوري خارج هذا النشاط التعدّدي للنشطاء والناشطات والمؤسسات غير الحكوميّة، هي تنتزع موثوقيتها عبر التزامها بهذه المعايير وتطوير محاسبتها الذاتية.

ولا يعني ما سبق مطلقاً بلوغنا درجة الرضا بل يدفعنا لوضع الثغرات والمخاطر على دائرة المهمّات الأكثر إلحاحاً ويأتي على رأس ذلك:

- 1- تأمين شفافية أعلى والبحث عن تقديم كشف حساب علني مفتوح أمام السكان ليكون نموذجاً في التضمين والمحاسبة المجتمعية الفعّالة
- 2- زيادة الانخراط أكثر في عملية الشراكة المجتمعية، والانتقال من محتوى إدارة الأزمة الى محتوى بناء السلام بالاعتماد على البيئات المحلية وعلى أسس المشاركة المجتمعية.
- 3- تعزيز المساهمة المدنية في قضايا السكان الملحة، قدمت الحركة مبادرات رائدة في الاستجابة لأزمة كوفيد، وهي مطالبة اليوم بتحريك عاجل يعالج الفجوة التعليمية التي تتسع وتندثر بمخاطر كبيرة تنموياً.

ان ضمانات إضافية لتعزيز فضاء مدني ديناميكي وذو أثر سيعتمد على إجراءات متبادلة من الثقة مع الحكومات والهيئات المنخرطة في الملف السوري، ويأتي على رأس ذلك إجراءات تعزيز البنى المدنية وتشجيع بناء التحالفات والمساعدة على تأمين بيئة قانونية عصرية متناسبة مع تطور الحركة المدنية، كما يمكن لحزمة من معالجات إضافية أن تكون عوامل تسريع داعمة لتعظيم نتائج عمل الحركة المدنية وبلورة هويتها ومنها:

- 1- تطبيق العدالة والمساواة في توزيع الدّعم وعدم تسييس المساعدات لضمان تنفيذ حقوق الانسان باختلاف الجغرافيا.
- 2- اعتماد مبدأ دفع الضرر وتجاوز العقوبات التي تحول دون وصول الدّعم مباشرة الى المجتمع المدني السوري.
- 3- تطوير اجراءات المنح لتساعد في تأمين التمويل الأساسي للمنظمات والكيانات المدنية لضمان استمرارها وتطورها كشركاء يتمتعون بالشفافية والمصداقية.
- 4- إبقاء الوصول عبر الحدود قابلاً للتجديد بالنظر كون لا بديل مضمون حالياً لتأمين المتطلبات الإنسانية عبر الخطوط

بقي أن نشير أن غرفة دعم المجتمع المدني، وهي تطور نظام المجموعات التخصّصية وتطلقها تباعاً، توجد نوعاً من اليات تخصّصية تكاملية ستمكّنها - بعد اكتمال العملية لاحقاً - من تقديم المعرفة والدعم على مختلف محاور العمل من أجل قضية السلم الأهلي والتنمية والمشاركة المجتمعية. وستتيح للغرفة أن تربط ذلك كله في حزمة من إجراءات الاستجابة الفعّالة التي تساعد على تحضير بيئة الانتقال المضمن خارج دائرة النزاع.

كلنا اليوم في دائرة التعلم، مستندين في نشاطنا المدني السلمي لحقوق الإنسان والتضامن ومنظومة القيم المدنية، وإذا كان صوت الحرب ما يزال عالياً هنا وهناك، فإن قوى السلام ليست ضعيفة، إنها تمتلك قوة الخير، والعدل، والتسامح والتقدم.

تقرير اجتماع جنيف- مجموعة العمل التخصصية: المجتمع المدني والقيم المدنية-2022

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني (CSSR) في يناير 2016 من قبل مكتب المبعوث الخاص لسوريا كآلية للتشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. من خلال CSSR، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاجتماع والتفاعل وتقديم رؤاهم وأفكارهم إلى مكتب المبعوث الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين.

تهدف هذه الآلية إلى جعل عملية التأمل في الأمم المتحدة أكثر شمولاً.

يقع الإشراف العام والتوجيه على CSSR على عاتق OSE-Syria. تم تفويض مركز NOREF النرويجي لحل النزاعات والمؤسسة السويسرية للسلام من قبل OSE لتقديم الخبرة المنهجية والدعم التشغيلي والتقني للعملية.

الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن ملخصات الأنشطة المختلفة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.

اتصال

www.cssrweb.org

البريد الإلكتروني:
contact@cssrweb.org

فريق CSSR